

مدى كفاية القوانين في مكافحة الاتجار بالبشر

في دولة الإمارات العربية المتحدة

حجاج ناجي نصر الحجاجي

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

مدى كفاية القوانين في مكافحة الاتجار بالبشر في دولة الإمارات العربية

المتحدة

حجاج ناجي نصر الحجاجي

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في القانون

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

سبتمبر 2023م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ

عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾

[سورة الإسراء، الآية: 70]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ شَاءَ فَلْيُصَلِّ فِي رَكْعَاتِهِ
مَنْ شَاءَ فَلْيُصَلِّ فِي رَكْعَاتِهِ

الإقرار

بسم الله الرحمن الرحيم

إني أقر بأن هذه الأطروحة من عملي وجهدي الشخصي، وأن ما تم اقتباسه، فقد أشرت إلى مراجعتها ومصادرها في هامش الأطروحة.

بتاريخ: 10 / سبتمبر / 2023م، التوقيع:

الاسم: حجاج ناجي نصر الحجاجي

الرقم الجامعي: 4192696

العنوان: مدى كفاية القوانين في مكافحة الاتجار بالبشر في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً على توفيقه وامتنانه، الحمد لله الذي به تتم الصالحات، اللهم ليس بجدنا واجتهادنا، وإنما بفضل توفيقك وبركاتك علينا، فلك الحمد والشكر.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى نبع الحنان والعطاء والقلب الناصع بالبياض والدي الحبيبة، وإلى من أضاء لنا الطريق وعمل وسهر لراحتنا وتعليمنا وعلمنا الصبر والحكمة والدي العزيز وإلى رفيقات دربي ومصدر سعادت زوجاتي الغاليات، وإلى فلذات كبدي أبنائي: (فراع، عزام، فارس)، وإلى كل من وقف بجاني ودعمني في أعداد هذه الرسالة حتى وصلت إلى صورتها الحالية.

وأخص بالشكر الجزيل المشرفين على رسالتي كلا من: الأستاذ المشارك الدكتور الفاضل/ عارف فهمي بن يوسف، والأستاذ المشارك الدكتور الفاضل/ نبيء رحيم بن نبيء واجيس، على كل الجهود التي بذلوها في تقديم المساعدة والنصح والإرشاد الأكاديمي والدعم المستمر طوال فترة دراستي فقد كانوا نعم المعلمين والمربين.

والشكر موصول إلى جامعة العلوم الإسلامية الماليزية وإلى كليتنا كلية الشريعة والقانون، والذي افتخر بكوني أحد طلابها، وشكراً لجميع أفراد أسرة هذه الجامعة العريقة من الكادر الأكاديمي والإداري والفني على دعمهم ومساندتهم وتسهيل مسيرتنا العلمية، والتواصل المستمر، وتذليل جميع العقبات التي واجهتنا. وشكراً لدولة ماليزيا وشعبها العظيم على حسن الاستقبال وكرم الضيافة وطيب التعامل.

وأخيراً، أسأل الله العظيم أن يتقبل مني هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، والصلاة والسلام على نبينا الكريم وعلى وآله وصحبه أجمعين.

ABSTRAK

Kajian ini bertujuan untuk menganalisis perihaljenayah pemerdagangan manusia di UAE. Analisis kajian bertumpu kepada kecukupan perundangan dan prosedur dalam menghadapi dan menghadap penyebaran jenayah berkaitan pemerdagangan manusia. Kajian ini juga mengukur usaha yang dilakukan oleh UAE dalam memerangi jenayah ini. Bagi mencapai matlamat ini, pengkaji mengenal pasti konsep jenayah pemerdagangan manusia, membezakannya daripada jenayah lain yang serupa, memeriksa justifikasi untuk pelakunya, dan menjelaskan kesannya terhadap masyarakat dan negara. Di samping itu, kajian ini juga mengulas langkah dan dasar yang diambil oleh penggubal undang-undang UAE dalam menghadapi jenayah seperti perundangan, penyeliaan dan punitif undang-undang, serta pernyataan penalti dan peruntukan keseksaan dan mengukur sejauh mana kekadaran dan keserasiannya dengan situasi semasa. Selain itu, kajian ini menyiasat cabaran dan kesukaran yang dihadapi oleh UAE dalam menangani jenayah ini. Di samping itu, kajian ini menjelaskan peranan institusi negara dan dasar kerjasama antarabangsa untuk memerangi jenayah ini dan visi futuristik untuk menghadkan jenayah ini. Pengkaji telah mengaplikasi metodologi kaedah penyelidikan doktrinal dan empirikal perundangan. Data temubual digunakan bagi menjelaskan kefahaman undang-undang dan praktikal berkaitan isu-isu pemerdagangan manusia. Kajian ini menyimpulkan bahawa perundangan negara UAE tidak menyatakan dengan tepat sifat sebenar jenayah pemerdagangan manusia, yang mengakibatkan pertindihan antara jenayah ini dan jenayah lain yang serupa. Tambahan pula, kekangan mengenal pasti, menghadkan bentuk eksploitasi yang tidak menyeluruh menyebabkan ramai tertuduh jenayah pemerdagangan manusia berjaya melepaskan diri. Kajian itu mengesyorkan UAE membuat pindaan kepada undang-undang dan polisi berkaitan, mempertingkatkan aspek penguatkuasaan dan sistem keadilan bagi menyediakan tahap perlindungan tertinggi untuk mangsa jenayah pemerdagangan manusia.

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان ماهية جرائم الاتجار بالبشر في دولة الإمارات ومدى كفاية التشريعات والإجراءات في مواجهتها والحد من انتشارها وتوضيح جهود دولة الإمارات والتحديات المستقبلية لمكافحة هذه الجرائم ، ولتحقيق ذلك قام الباحث ببيان مفهوم جريمة الاتجار بالبشر ، وأوجه اختلافها عن صور الجرائم الأخرى المشابهة لها ، ومسوغات ارتكابها، وآثارها على المجتمع والدولة، كما ناقشت الدراسة التدابير والسياسات التي اتخذها المشرع الإماراتي في مواجهة الجريمة كالتشريعات القانونية والرقابية والعقابية ، وأيضاً بيان العقوبات والأحكام الجزائية ، وبيان مدى التناسب والتلاؤم، وأهم التحديات والصعوبات . ثم بينت الدراسة دور المؤسسات الوطنية وسياسات التعاون الدولي في سبيل مكافحة هذه الجرائم والرؤية المستقبلية للحد من هذه الجرائم. وقد سلك الباحث عدة مناهج في توضيح ذلك مثل المنهج الاستقرائي والتحليلي للفصوص والآراء والأحكام القضائية والمسائل ذات العلاقة والمنهج الميداني من خلال المقابلات مع المعنيين. وقد توصلت الدراسة إلى أن التشريعات الوطنية لم تحدد طبيعة جرائم الاتجار بالبشر بدقة مما نتج عنه تداخل بين هذه الجرائم والجرائم الأخرى المشابهة لها، وكذلك إن تحديد صور الاستغلال وحصرتها أدى إلى افلات العديد من المتهمين، وأوصت الدراسة بتشديد العقوبة المقررة على الجرائم المرتكبة ومواكبة التطورات المتسارعة في مجالات الحياة، كي لا يكون هناك سبيلاً أو مخرجاً للهروب من العدالة وتوفير أكبر قدر من الحماية للضحايا.

ABSTRACT

The study aims at analysing the nature of human trafficking crimes in the UAE. The discussion focuses on the adequacy of legislation and procedures in confronting and limiting the crime of human trafficking. It also, examines the efforts of the UAE laws and policies and its future to combat human trafficking. To achieve these aims, the researcher explores the concept of the crime of human trafficking, its differences from other similar crimes, the justifications for its commission, and its effects on society and the country. In addition, the study investigates the measures and policies taken by the UAE legislator in the face of crime, such as legal, supervisory and punitive legislation, as well as a statement of penalties and penal provisions and the extent of their proportionality and compatibility with the current situation. Moreover, the study explores important challenges and difficulties of UAE in facing the crime of human trafficking. The study also considers the role of national institutions and international cooperation policies in order to combat these crimes and the futuristic vision for limiting these crimes. The study utilises both doctrinal and empirical legal research techniques. Interview data are used to complement doctrinal discussions to provide valuable insights in understanding the law and the practices around it. The study concludes that the national legislation does not specify accurately the exact nature of human trafficking crimes, which resulted in an overlap between these crimes and other similar crimes. Furthermore, lack of legal enforcement affects the positive effort of the country in combatting the crime of human trafficking. To combat the crime of human trafficking, the study recommends that the UAE should consider amending the laws and policies, improving the enforcement policies and justice system providing the highest level of protection for the victims.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
..	الغلاف
ب	الآية
ج	الإقرار
د	الشكر والتقدير
هـ	ABSTRAK
و	الملخص
ز	ABSTRACT
ح	فهرس المحتويات
ك	قائمة الجداول
ك	قائمة الأشكال
ك	قائمة الملاحق
ل	قائمة المواد القانونية
م	قائمة الاختصارات
	الفصل الأول
1	المقدمة
1	1.1 تمهيد.
3	1.2 مشكلة الدراسة.
4	1.3 أسئلة الدراسة.
5	1.4 أهداف الدراسة.
5	1.5 أهمية الدراسة.
6	1.6 منهجية الدراسة.
7	1.7 حدود الدراسة.
8	1.8 الدراسات السابقة.
26	1.9 مخطط الدراسة النظري.

الفصل الثاني

- 28 ماهية جريمة الاتجار بالبشر
- 30 المبحث الأول: مفهوم جريمة الاتجار بالبشر.
- 30 المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الاتجار بالبشر.
- 40 المطلب الثاني: تعريف الاتجار بالبشر.
- 55 المطلب الثالث: خصائص الاتجار بالبشر وعناصره.
- 61 المبحث الثاني: صور جريمة الاتجار بالبشر وعوامل انتشارها وآثارها.
- 61 المطلب الأول: الاتجار بالبشر بقصد الاستغلال الجنسي والجسدي.
- 80 المطلب الثاني: عوامل انتشار جرائم الاتجار بالبشر.
- 84 المطلب الثالث: الآثار المترتبة على انتشار جريمة الاتجار بالبشر.
- 90 المبحث الثالث: جريمة الاتجار بالبشر والجرائم ذات الصلة
- 90 المطلب الأول: الجرائم المرتبطة والملحقة بجرائم الاتجار بالبشر.
- 104 المطلب الثاني: ضوابط التفرقة بين جرائم الاتجار بالبشر والجرائم ذات الصلة بها.

الفصل الثالث

- 109 التنظيم القانوني لجريمة الاتجار بالبشر والمواجهة الجنائية لها
- 109 المبحث الأول: التنظيم القانوني لجريمة الاتجار بالبشر (الركن المادي والمعنوي)
- 110 المطلب الأول: الركن المادي لجريمة الاتجار بالبشر.
- 143 المطلب الثاني: الركن المعنوي لجريمة الاتجار بالبشر.
- 152 المبحث الثاني: المواجهة الجنائية لجريمة الاتجار بالبشر.
- المطلب الأول: العقوبات المنصوص عليها في قانون مكافحة الاتجار بالبشر الاتحادي رقم (51) لسنة 2006.
- 153 المطلب الثاني: التدابير المنصوص عليها في قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية وقانون الجرائم والعقوبات.
- 167
- 173 المبحث الثالث: تحليل قانون مكافحة الاتجار بالبشر الإماراتي
- 175 المطلب الأول: تحليل البناء التشريعي والمنهجي للقانون.
- 181 المطلب الثاني: تحليل البناء اللغوي للقانون

الفصل الرابع

- 186 الحماية المقررة والتعويض المستحق لضحايا الاتجار بالبشر
- 186 المبحث الأول: التدابير المقررة لحماية ضحايا الاتجار بالبشر.
- 187 المطلب الأول: المفهوم العام للضحية.
- المطلب الثاني: التدابير المقررة لحماية ضحايا الاتجار بالبشر في القانون الإماراتي وقوانين دول الخليج العربي.
- 197
- 212 المطلب الثالث: التدابير المقررة لحماية ضحايا الاتجار بالبشر وفقاً للمواثيق الدولية.
- 216 المبحث الثاني: برامج وممارسات في مجال حماية ضحايا الاتجار بالبشر
- 217 المطلب الأول: نماذج خليجية وعربية لبرامج وممارسات في مجال حماية ضحايا الاتجار بالبشر.
- 220 المطلب الثاني: نماذج دولية لبرامج وممارسات في مجال حماية ضحايا الاتجار بالبشر.
- 223 المطلب الثالث: التعويض المستحق لضحايا جريمة الاتجار بالبشر

الفصل الخامس

- 236 الجهود الدولية والوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في دولة الإمارات
- 238 المبحث الأول: الجهود الدولية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر
- 232 المطلب الأول: الجهود الدولية الخاصة بالتجريم والعقاب.
- 244 المطلب الثاني: الجهود الخاصة بالآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان.
- 249 المبحث الثاني: الجهود الوطنية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر
- 251 المطلب الأول: الجهود التنفيذية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر.
- 268 المطلب الثاني: المبادرات المحلية لمواجهة الاتجار بالبشر.
- 282 المطلب الثالث: الإجراءات الشرطية لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر.
- 311 المبحث الثالث: مكافحة جرائم الاتجار بالبشر عبر الفضاء الرقمي
- 312 المطلب الأول: الجهود التشريعية لمكافحة الجريمة إلكترونياً.
- 314 المطلب الثاني: الجهود المؤسسية لمكافحة الجريمة إلكترونياً.
- 317 الفصل السادس: الخاتمة (النتائج والتوصيات)

- 317 أولاً: النتائج
- 319 ثانياً: التوصيات
- 322 قائمة المصادر والمراجع
- 244 قائمة وعرض الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
56	يوضح الجدول مضمون هذه العناصر والتي تشكل أساس جريمة الاتجار بالبشر.	جدول رقم (2.1):

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
262	يوضح الركائز الخمس لاستراتيجية اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر. والمصدر: التقرير السنوي للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للعام (2020)	شكل رقم (5.1):
270	يوضح الرسم البياني التالي الإحصاءات الرسمية لحالات الاتجار بالبشر في دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وقضايا الاتجار بالبشر في دولة الإمارات العربية المتحدة من عام 2007 وحتى 2021م	شكل رقم (5.2):
272	مذكرات التفاهم التي أبرمتها دولة الإمارات مع الدولة الصديقة في مجال التعاون في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر. المصدر: التقرير السنوي للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (2020).	شكل رقم (5.3):

قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق
343	ملحق رقم (1): شهادة تفيد بجمع البيانات عبر المقابلات لمكتب محاماة معتمد.

قائمة بنود المواد القانونية

الموضوع	رقم المادة
وثيقة أبو ظبي للنظام (القانون) الموحد لمكافحة الاتجار بالأشخاص لدول مجلس التعاون الخليجية (2007م) الرياض.	المادة (1):
قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (51) لسنة 2006م وتعديلاته لسنة 2015م.	المواد من رقم (1) الى رقم (9):
بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000م " بروتوكول باليرمو".	المادة رقم (11):
القانون المصري بشأن مكافحة الاتجار بالبشر رقم 64 لعام 2010م.	المادة رقم (2):
قانون منع الاتجار بالبشر الأردني رقم (9) لسنة 2009م.	المادة رقم (3):
الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الاتجار بالبشر عام 2005م.	المادة رقم (1/4):
الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية 2010م.	المادة رقم (11):
القانون العربي النموذجي لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر 2004م.	المادة رقم (1):
القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (9) لسنة 2018 في شأن مكافحة جريمة التسول.	المادة رقم (1):
القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 5 لسنة 2016 في شأن تنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية.	المادة رقم (5):
المرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية.	المواد رقم (32)، رقم (59):
من قانون العقوبات الاتحادي رقم (3) لسنة 1987م.	المواد رقم (344)، (346)، (364)، (366):
قانون تنظيم علاقات العمل الاتحادي رقم (33) لسنة 2021م.	المادة رقم (56):
القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2018 في شأن مكافحة جريمة التسول.	المادة رقم (2):
قانون الجرائم والعقوبات الاتحادي رقم (31) لسنة 2021م.	المواد رقم (8)، (32)، (39)، (43)، (45)، (35)، (36):

(46)، (52)، (83)،

(145):

المادة رقم (42): القانون اتحادي رقم (6) لسنة 1973 في شأن دخول وإقامة الأجانب.

المادة رقم (210):

قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم (36) لسنة 2006م.

المادة رقم (15):

نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص السعودي الصادر بالقرار رقم

(244) بتاريخ: 1430/7/20هـ.

المواد رقم (6)، (7):

القانون رقم (19) لسنة 2020 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر القطري.

قائمة الاختصارات

هجريّة	هـ
ميلاديّة	م
دون كاتب	د.ك
دون تاريخ	د.ت
دون مكان	د.م
دون ناشر	د.ن
دون طبعة	د.ط
صفحة	ص
مجلد	ج
الطبعة	ط